

النظام القانوني للمال والاقتصاد

أسس وتشريعات معاصرة

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، داعياً الله لهما بالرحمة  
والمغفرة والجنة يا رب العالمين.

وإلى ابنتي الحبيبة وقرّة عيني صبرينال المصرية  
الجزائرية، جميلة الجميلات التي تجمع بين سحر  
وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة

## وعظمة الجسور المعلقة.

### المقدمة

تُعد القوانين المالية والاقتصادية العمود الفقري لأي دولة حديثة، فهي المنظمة لدورة المال، والضامنة للاستقرار النقدي، والمحفزة للنمو المستدام. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية شاملة للنظام القانوني المنظم للمال والاقتصاد، جامعاً بين التشريعات الوضعية الحديثة والأحكام الشرعية الإسلامية التي تحكم المعاملات المالية. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص القانونية، بل نحاول فهم الفلسفة التشريعية الكامنة وراء تنظيم السوق المالي، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق وهو المالك الحقيقي للأموال، وأن الإنسان مستخلف فيها يجب أن يتصرف فيها وفق شرعه. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل قوانين الموازنة والضرائب والبنوك والأسواق المالية، وناقش الجرائم الاقتصادية وحماية المستهلك، وصولاً إلى الاقتصاد الرقمي. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص،

يضع بين يدي المشرعين والقضاة والاقتصاديين مرجعاً شاملاً ينظم هذا القطاع الحيوي بما يحقق العدالة ويحفظ الأموال ويوافق شرع الله، مؤكداً أن المال قوام الحياة، وتنظيمه قانوناً وشرعاً هو ضمان لاستقرار الأمم ورفاهية الشعوب.

## الفصل الأول

### ماهية القانون المالي والطبيعة القانونية له

القانون المالي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم النشاط المالي للدولة، سواء في جانب الإيرادات أو النفقات. في هذا الفصل، نحدد الطبيعة القانونية لهذا القانون، وهل هو فرع من القانون العام أم له استقلالته. الله شرع النظام ليكون أساساً للحياة، والقانون المالي هو نظام إدارة الموارد العامة. ندرس المصادر الرئيسية للقانون المالي من تشريع وعرف ومبادئ عامة. إن التحديد الدقيق للماهية يترتب عليه تحديد نطاق التطبيق والجهات الخاضعة له، خاصة في مسائل الرقابة على الأموال العامة التي هي أمانة في

عنق المسؤولين أمام الله وأمام الشعب.

## الفصل الثاني

### سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية

تتمتع كل دولة بسيادة كاملة على مواردها الطبيعية والاقتصادية ضمن حدودها الإقليمية. في هذا الفصل، نحلل مفهوم السيادة الاقتصادية في ظل العولمة. الله جعل للأمم حدوداً وموارد، واستغلالها حق سيادي. ندرس قيود السيادة الناتجة عن المعاهدات الدولية والمنظمات الاقتصادية. نناقش حق الدولة في تأمين بعض القطاعات للمصلحة العامة. إن التوازن بين السيادة الوطنية والانفتاح الاقتصادي ضروري، ولا يجوز التفريط في الموارد الاستراتيجية التي تضمن أمن الأمة الغذائي والطاقي، وذلك حفاظاً على الاستقلال الذي هو شرط لعبادة الله بحرية.

## الفصل الثالث

## المال العام وحمايته القانونية

المال العام هو كل مال مملوك للدولة أو للأشخاص العامة مخصص للمنفعة العامة. في هذا الفصل، ندرس النظام القانوني لحماية المال العام من التعدي والهدر. الله نهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وأموال العامة أشد حرمة. ندرس قواعد عدم التصرف في المال العام وعدم التقادم عليه. نناقش العقوبات الرادعة لمن يعتدي على المال العام بالسرقة أو الإهمال. إن حماية المال العام هي حماية لمصالح الشعب كله، وتتطلب رقابة صارمة وشفافية في الإدارة، لضمان وصول الحقوق إلى أصحابها دون نقص أو ظلم.

## الفصل الرابع

### قانون الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة هي الوثيقة القانونية التي تقدر إيرادات ونفقات الدولة لمدة مالية محددة. في هذا الفصل،

نحلل مراحل إعداد واعتماد وتنفيذ الموازنة. الله أمر بالتدبير والتخطيط، والموازنة هي أداة التخطيط المالي. ندرس مبدأ سنوية الموازنة وشموليتها ووحدتها. نناقش دور البرلمان في مناقشة وإقرار الموازنة كرقابة شعبية. إن الموازنة المتوازنة تعكس عدالة التوزيع، وتضمن عدم الإسراف في النفقات، وتحقيق الكفاية في الإيرادات، بما يتوافق مع مبدأ الاعتدال في الإنفاق الذي دعا إليه الإسلام.

## الفصل الخامس

### النظام القانوني للضرائب والرسوم

الضريبة هي مساهمة نقدية إلزامية تفرضها الدولة على الأفراد لتمويل الأعباء العامة. في هذا الفصل، ندرس الأسس القانونية لفرض الضرائب وشروطها. الله شرع الزكاة نظاماً مالياً، والضريبة الحديثة يجب أن تحاكي العدالة الزكوية. ندرس مبادئ العدالة الضريبية والمساواة أمام التكليف. نناقش الفرق بين الضريبة والرسوم والغرامات. إن النظام الضريبي العادل يضمن

المشاركة في أعباء الدولة حسب القدرة التكليفية،  
ويمنع التهرب الذي هو اعتداء على حقوق المجتمع،  
مع ضرورة صرف هذه الأموال في أوجهها المشروعة.

## الفصل السادس

### قانون الجمارك والتجارة الخارجية

تنظم القوانين الجمركية دخول وخروج البضائع عبر الحدود وفرض الرسوم عليها. في هذا الفصل، نحلل الدور الاقتصادي للجمارك في حماية الصناعة الوطنية. الله أحل البيع وجعل للتجارة أنظمة، والجمارك جزء من هذه الأنظمة. ندرس إجراءات التخليص الجمركي والقيمة الجمركية. نناقش حالات التهريب الجمركي وعقوباته. إن التوازن بين حماية المنتج المحلي وتسهيل التجارة ضروري، ولا يجوز استخدام الجمارك كحواجز تعسفية تعوق الرزق الحلال، بل كأداة تنظيمية تحقق المصلحة العامة وتحمي الاقتصاد الوطني من الإغراق.

## الفصل السابع

### النظام القانوني للبنوك والمؤسسات المالية

البنوك هي مؤسسات وسيطة تجمع المدخرات وتوجهها للاستثمار. في هذا الفصل، ندرس التنظيم القانوني لإنشاء وعمل البنوك. الله جعل المال قياماً للناس، والبنوك أداة لتدويره. ندرس رقابة البنك المركزي على السيولة والائتمان. نناقش شروط الترخيص ومتطلبات كفاية رأس المال. إن استقرار القطاع المصرفي هو استقرار للاقتصاد كله، ويتطلب رقابة صارمة لمنع المخاطرة غير المحسوبة التي تهدد أموال المودعين التي هي أمانات يجب حفظها.

## الفصل الثامن

### المصرفية الإسلامية وأحكام المعاملات

تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في

الربح والخسارة وتحريم الربا. في هذا الفصل، نحلل الأطر القانونية للعقود الإسلامية مثل المضاربة والمرابحة. الله حرم الربا وأحل البيع، والمصرفية الإسلامية تطبق لهذا الحكم. ندرس هيئة الرقابة الشرعية ودورها في الاعتماد. نناقش التحديات القانونية في دمج المنتجات الإسلامية في الأنظمة الوضعية. إن التوسع في المصرفية الإسلامية يحقق العدالة الاقتصادية، ويمنع استغلال الحاجة للربا، ويتطلب تشريعات داعمة تميزها عن البنوك التقليدية.

## الفصل التاسع

### قانون سوق المال والأوراق المالية

ينظم هذا القانون إصدار وتداول الأسهم والسندات في البورصة. في هذا الفصل، ندرس حماية المستثمرين وضمان شفافية السوق. الله أمر بالوفاء بالعقود، وسوق المال قائم على الثقة والعقود. ندرس دور هيئة الرقابة على السوق في منع التلاعب. نناقش جرائم الاتجار من الداخل واستغلال المعلومات. إن سوق

المال العادل يشجع على الاستثمار، ويمنع الغش الذي يدمر الثقة، ويتطلب عقوبات رادعة لمن يستغل المعلومات غير المتاحة للعامة لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المستثمرين الصغار.

## الفصل العاشر

### قانون التأمين وأنظمة الحماية

التأمين هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بتعويض المؤمن له عند وقوع خطر. في هذا الفصل، نحلل الطبيعة القانونية لعقد التأمين وأنواعه. الله شرع التكافل، والتأمين شكل حديث منه. ندرس التأمين الإجباري والتأمين الاختياري. نناقش الرقابة على شركات التأمين لضمان قدرتها على الوفاء. إن التأمين أداة لإدارة المخاطر، لكن يجب أن يخلو من الغرر والربا المحرم، وأن يخدم الهدف الاجتماعي في حماية الأفراد من الكوارث المفاجئة التي تهدد استقرارهم المالي.

## الفصل الحادي عشر

### قانون المنافسة ومنع الاحتكار

يهدف هذا القانون إلى حماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية. في هذا الفصل، ندرس تعريف المركز المهيمن وإساءة استغلاله. الله نهى عن الاحتكار الذي يضر بالناس، والقانون يجرمه. ندرس عمليات الدمج والاستحواذ وتأثيرها على السوق. إن مناقش عقوبات الممارسات المنافية للمنافسة. إن المنافسة العادلة تحفز الابتكار وتخفف الأسعار، والاحتكار ظلم للمستهلك واستغلال للحاجة، مما يستدعي تدخلاً قانونياً حازماً لضمان تكافؤ الفرص بين الشركات.

## الفصل الثاني عشر

### قانون حماية المستهلك وحقوقه

المستهلك هو الطرف الأضعف في المعادلة الاقتصادية ويحتاج لحماية خاصة. في هذا الفصل، ندرس الحقوق الأساسية للمستهلك في السلامة والمعلومات. الله أمر بالكيل والميزان بالقسط، وحماية المستهلك تطبيق لذلك. ندرس مسؤولية المنتج عن العيوب الخفية. نناقش آليات فض منازعات المستهلك. إن حماية المستهلك من الغش التجاري واجب أخلاقي وقانوني، وتضمن ثقة الجمهور في السوق، مما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي العام واستقرار المعاملات.

## الفصل الثالث عشر

### قانون الإفلاس وإعادة الهيكلة

ينظم هذا القانون إجراءات التعامل مع المتعثرين مالياً من التجار والشركات. في هذا الفصل، ندرس إجراءات إشهار الإفلاس وأثاره. الله يسر على المعسر، وقانون الإفلاس الحديث يهدف للإنقاذ لا للإهلاك. ندرس تسوية المنازعات وإعادة الهيكلة كبديل للإفلاس.

نناقش حماية الدائنين وحقوق المدين في بداية جديدة. إن النظام المتوازن يمنح فرصة ثانية للمتعثرين الجادين، ويمنع الاحتيايال عبر الإفلاس السوري، مما يحقق العدالة بين الدائنين والمدينين ويحافظ على النشاط الاقتصادي.

## الفصل الرابع عشر

### قانون الاستثمار وحوافزه

يهدف قانون الاستثمار إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتنمية الاقتصاد. في هذا الفصل، ندرس الضمانات والحوافز المقدمة للمستثمر. الله شجع على العمران والاستثمار في الأرض. ندرس مناطق الاستثمار الخاصة والمناطق الحرة. نناقش ضمانات عدم التأميم وتحويل الأرباح. إن بيئة الاستثمار الجاذبة تتطلب استقراراً قانونياً وعدالة في التطبيق، وليس فقط إعفاءات ضريبية، لضمان تنمية مستدامة تفيد الوطن والمستثمر معاً دون استغلال للموارد أو العمالة.

## الفصل الخامس عشر

### قانون التجارة الدولية والنقل

تنظم هذه القوانين التبادل التجاري عبر الحدود ووسائل النقل. في هذا الفصل، ندرس اتفاقيات التجارة الدولية وتأثيرها المحلي. الله خلق الشعوب لتتعارف، والتجارة جسر للتعارف. ندرس عقود النقل البحري والجوي والبري. نناقش التحكيم التجاري الدولي كوسيلة لحل النزاعات. إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب قوانين متوافقة مع المعايير الدولية، مع الحفاظ على المصالح الوطنية، وضمان سرعة فض المنازعات لتسهيل حركة التجارة والبضائع بين الدول.

## الفصل السادس عشر

### جرائم غسل الأموال ومكافحتها

غسل الأموال هو إضفاء صفة الشرعية على أموال متحصلة من جرائم. في هذا الفصل، ندرس الجرائم الأصلية وغسل الأموال. الله حرم المال الحرام، وغسله محاولة لإباحته. ندرس إجراءات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة. نناقش التعاون الدولي في تتبع الأموال المغسولة. إن مكافحة غسل الأموال حماية للأمن القومي والاقتصادي، وتتطلب يقظة مصرفية وتشريعات صارمة تمنع تحويل النظام المالي إلى أداة لتبييض أموال الجريمة والفساد التي تدمر المجتمعات.

## الفصل السابع عشر

### الجرائم الاقتصادية والعقوبات المقررة

تشمل الجرائم الاقتصادية التزوير والتهرب والغش التجاري. في هذا الفصل، نرصد أنواع الجرائم الاقتصادية وعقوباتها. الله حرم أكل أموال الناس بالباطل، وهذه الجرائم منه. ندرس المسؤولية الجنائية للشركات والأفراد. نناقش عقوبات المصادرة والغرامات المالية. إن الردع العقابي ضروري لحماية الاقتصاد من

المفسدين، لكن يجب أن يكون متناسباً مع جسامة الجريمة، وأن يرافقها إصلاح إداري يمنع فرص ارتكابها من الأساس عبر الرقابة والشفافية.

## الفصل الثامن عشر

### الاقتصاد الرقمي والعملات المشفرة

ظهرت تحديات جديدة مع الاقتصاد الرقمي والعملات الافتراضية. في هذا الفصل، ندرس التنظيم القانوني لهذه المستجدات. الله خلق الإنسان ومكنه من الابتكار، والتقنية يجب أن تضبط. ندرس مخاطر العملات المشفرة على الاستقرار النقدي. نناقش ضرورة تنظيم العقود الإلكترونية. إن مواكبة العصر الرقمي تتطلب تشريعات مرنة تحمي المستخدمين من الاحتيال، وتضمن سيادة الدولة على سياساتها النقدية، دون كبح الابتكار المشروع الذي يخدم البشرية.

## الفصل التاسع عشر

## التحكيم في المنازعات المالية والاقتصادية

التحكيم وسيلة بديلة لحل النزاعات بسرعة وسرية. في هذا الفصل، ندرس نظام التحكيم في المواد التجارية. الله حب إلى الناس القسط، والصلح والتحكيم من وسائله. ندرس شروط صحة اتفاق التحكيم وتنفيذ الأحكام. نناقش مزايا التحكيم على التقاضي التقليدي. إن انتشار التحكيم يعكس ثقة في القطاع الخاص، ويخفف العبء عن القضاء، لكنه يحتاج لرقابة قضائية محدودة لضمان عدالة الأحكام وعدم مخالفتها للنظام العام والآداب.

## الفصل العشرون

### خاتمة نحو نظام مالي عادل ومتوازن

نختتم الكتاب بالتأكيد على أن النظام المالي يجب أن يخدم الإنسان ولا يستعبده. الله جعل المال قياماً للناس، والنظام المالي خادم لهذا الهدف. نطرح رؤية

إصلاحية لتقنين المعاملات بما يمنع الربا ويحمي الحقوق. المستقبل لنظام مالي إسلامي عالمي بديل. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير التشريعات. الله ولي التوفيق في إصلاح المعاملات المالية. إن التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية هو سر الاستقرار، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة ورضا الله.

## الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في القوانين المالية والاقتصادية، ندرك أن التنظيم الدقيق ضروري لحماية الأموال. إن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق، والقانون البشري يجب أن ينظم وسائل الرزق بما لا يخالف شرعه. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والقضاة والاقتصاديين. إن مستقبل النظام المالي مرهون بقدرة التشريعات على مواكبة التطور مع الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والدينية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية القانون المالي والطبيعة القانونية له

الفصل الثاني سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية

الفصل الثالث المال العام وحمايته القانونية

الفصل الرابع قانون الموازنة العامة للدولة

الفصل الخامس النظام القانوني للضرائب والرسوم

الفصل السادس قانون الجمارك والتجارة الخارجية

الفصل السابع النظام القانوني للبنوك والمؤسسات المالية

الفصل الثامن المصرفية الإسلامية وأحكام المعاملات

الفصل التاسع قانون سوق المال والأوراق المالية

الفصل العاشر قانون التأمين وأنظمة الحماية

الفصل الحادي عشر قانون المنافسة ومنع الاحتكار

الفصل الثاني عشر قانون حماية المستهلك وحقوقه

الفصل الثالث عشر قانون الإفلاس وإعادة الهيكلة

الفصل الرابع عشر قانون الاستثمار وحوافزه

الفصل الخامس عشر قانون التجارة الدولية والنقل

الفصل السادس عشر جرائم غسل الأموال ومكافحتها

الفصل السابع عشر الجرائم الاقتصادية والعقوبات

المقررة

## الفصل الثامن عشر الاقتصاد الرقمي والعملات المتشفرة

## الفصل التاسع عشر التحكيم في المنازعات المالية والاقتصادية

## الفصل العشرون خاتمة نحو نظام مالي عادل ومتوازن الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف